أكدوا وجود عدد من القضايا التي تحتاج إلى متابعة تتعلق بالوضع الاقتصادي والفساد واحتياجات المواطنين

نواب : مستعدون للتعاون مع الحكومة بشرط صعود رئيسها المنصة

المطر: رفض رئيس الوزراء مواجهة الاستجوابات المقدمة إليه يعطل دور المجلس تجاه الملفات المهمة والحيوية

ندعو سمو الرئيس للالتزام بتطبيق اللائحة بتأجيل المناقشة أسبوعين والحصول على موافقة البرلمان لطلب مدة مماثلة

حمد المطر

برز أمس توجه نيابي يميل إلى مد يد التعاون مع الحكومة، من أجل حسم الملفات والقضايا التي تمثل أولوية للوطن والمواطنين، لكن هذا التوجه رهن تعاونه بشرط أساسي، وهو أن يصعد سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد المنصة، ويواجه الاستجوابات المقدمة إليه.

في هذا الإطار أكد النائب د. حمد المطر وجود عدد من الملفات التي تحتاج إلى متابعة نيابية، تتعلق بالوضع الاقتصادي وملفات الفساد واحتياجات المواطنين، معتبراً أن رفض رئيس الحكومة صعود المنصة يعطل دور المجلس في متابعة هذه الملفات.

وأوضح المطر في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، أن « هناك أزمة نعيشها وأن من يدفع ثمنها هو الوطن»، لافتا إلى وجود عجز كل شهر بقيمة مليار دينار الأمر الذي يتطلب وقفة جادة أمام الوضع الاقتصادي الحالي.

أضاف «هناك ملفات فساد بدأت تظهر، وأن البعض منها تم اتخاذ إجراءات بشأنه والبعض الآخر يحتاج إلى متابعة ومراقبة من قبل بيت الأمة»، مؤكدا استمراره في مواجهة ملف الفساد.

وقال المطر إن « المواطن لديه احتياجات يومية مثل السكن والصحة والتعليم على الرغم من الأزمات الحالية»، مشددا على ضرورة أن تكون هناك وقفة جادة لإصلاح مثل هذه الملفات وهذا الخلل.

وشدد على أنه « لا يمكن بأي حال من الأحوال حل هذه المشاكل العالقة ومكافحة الفساد والنظر في احتياجات المواطن، والخروج من الأزمة السياسية الخانقة الحالية، إلا من خلال صعود رئيس الوزراء المنصة ومواجهة الاستجوابات».

وطالب المطر سمو رئيس الوزراء بمواجهة الاستجواب والالتزام بتطبيق اللائحة بتأجيل الاستجواب أسبوعين، والحصول على موافقة المجلس للتأجيل أسبوعين آخرين.

وأكد أن تحصين رئيس مجلس الوزراء لمدة سنتين أمر لا يمكن القبول به، وأن الدستور الذي أقسم النواب على احترامه يحتم على رئيس الوزراء صعود المنصة، مشيرا إلى أن «هذا ليس تحديا انما تطبيق للقانون واللائحة والقسم».

وقال : «إذا كان لديك يا سمو رئيس الوزراء أغلبية فإن صعود المنصة واجب عليك، وإذا لم تكن لديك أغلبية فيجب أن تسمع رأي الشارع فيك».

وبين أن الوضع الحالي بين السلطتين يمثل أزمة حلها بين يدي رئيس الوزراء، كما يمكن أن يكون الحل عند القيادة السياسية، معلنا ترحيبه بالعودة إلى صناديق الاقتراع، مضيفا أن « من يخش العودة إلى رأي الشعب لا يستحق تمثيل هذه الأمة».

من جهته أكد النائب أسامة المناور أن الانفراجة السياسية بين السلطتين مرهونة بصعود سمو رئيس الوزراء المنصة طواعية، أو بإعادة التصويت على طلب تأجيل مناقشة الاستجوابات من دون مشاركة الحكومة في هذا التصويت.

وأوضح المناور في تصريح بالمركز الإعلامي بمجلس الأمة، أن الكثير من المواطنين والمواطنات تواصلوا معه خلال الفترة الماضية، لطلب التهدئة والتركيز على الإنجاز التشريعي والإصلاحات التي انتخبوا من أجلها.

وقال إنه» يجب أن يعرف المواطن الكويتي أن على رأي الشعب والصناديق لا يستحق تمثيل هذه الأمة».

نواب في مجلس الأمة يطالبون الرئيس بصعود المنصة

المناور : الانفراجة السياسية بين السلطتين مرهونة بصعود رئيس الوزراء المنصة طواعية

الكثير من المواطنين والمواطنات تواصلوا معي لطلب التهدئة والتركيز على الإنجاز التشريعي والإصلاحات

عضو مجلس الأمة عليه العمل بخطين متوازيين وضع القوانين وتطوير البلد وخط موازٍ لا يقل أهمية وهو الخط الرقابي

أسامة المناور

عضو مجلس الأمة العمل بخطين متوازيين، خط وضع القوانين والإصلاح من حال البلد وتطويرها، وخط موازٍ لا يقل أهمية وهو الخط الرقابي».

أضاف أن « ما حصل في جلسة 30 مارس الماضي هو سطو على حقوق الأمة وبالتالي نحن ندافع عن حق أصيل لكم ككويتيين، فعندما ينتزع حق كحق الرقابة والمحاسبة لرئيس الوزراء فهذا يعتبر تنقيحا للدستور».

وبين المناور أن « لجنة تنقيح الدستور التي شكلت في 8 فبراير 1980 فشلت في إحداث أي تغيير ولكن للأسف في ظل وجود رئيس مجلس الأمة الحالي حدث هذا التنقيح بتحصين رئيس مجلس الوزراء بما يخالف الدستور»، معتبرا أن «الموافقة على ذلك شهادة يحاسبنا الله تعالى عنها ويحاسبنا التاريخ».

وشدد على أن « أي جهاز أو شخصية اعتبارية أو غيرها مهما بلغ من الصفاء والنقاء إذا لم توضع عليه رقابة فسيفسد».

وأكد أن ذلك ليس طعنا في رئيس الوزراء قائلا «هو رجل نحسبه إن شاء الله على خير ولا نحمله أكثر مما يحتمل، ولن نحمله المسؤولية عن المشاركة في حكومة كانت لها توجهات معينة»، مضيفا أن الرقابة يجب أن تكون قائمة، فعندما حصن رئيس الوزراء السابق ظهرت ملفات صندوق الجيش والصندوق الماليزي وتبعات «اليورو فايتر» و«الكاراكال».

وبين المناور أن الطلب الذي قدم في الجلسة الماضية لإعادة التصويت على قرار تأجيل استجوابات رئيس الوزراء كان لا بد منه لسبب أن من قرر تحصين رئيس الوزراء هو مجلس الأمة وهذا الأمر لن يتم تغييره إلا بتصويت آخر من المجلس أو أن يقوم رئيس مجلس الوزراء طوعا إلى المنصة ويتعامل مع الاستجوابات.

ورأى أن التصويت الذي تم على الطلب باطل بسبب الأحداث التي واكبته ووجود الحرس على منصة الرئاسة، مبينا أنه « كان يجب على الرئيس أن يوقف الجلسة ويرفعها ويعيدها مرة أخرى وإذا تكرر الموقف يجب أن يرفع الجلسة نهائيا.»

وأكد أن «التصويت يجب أن يعاد وألا تشارك الحكومة في التصويت ليكون هذا الحق خالصا لمجلس الأمة، وعدم تصويت الحكومة سيعطينا إشارة على أن هذه الحكومة ستتعاون مع المجلس».

واختتم المناور تصريحه قائلا «الرسالة الأخيرة أوجهها لرئيس المجلس، لتذكيره بشعار حملاته الانتخابية السابقة بألا تيأس من وطنك، وأقول له إنك تخليت عنه في آخر حملتين انتخابيتين، ولكن نحن لم نيأس من وطننا ولكننا يئسنا من تحقيق أي إصلاح بوجود الفاسدين».

نرحب بالعودة لصناديق الاقتراع ومن يخش الرجوع إلى رأي الشعب لا يستحق تمثيل هذه الأمة

الباب مفتوح للترشح حتى نهاية يوم عمل 24 أبريل الجاري

5 مرشحين في رابع أيام التقدم للانتخابات التكميلية عن الدائرة الخامسة

التسجيل مستمر حتي يوم 24 إبريل المقبل

تقدم يوم أمس الأحد خمسة مرشحين إلى إدارة شؤون الانتخابات التابعة لوزارة الداخلية بطلب ترشحهم للانتخابات التكميلية البرلمانية عن الدائرة الخامسة "2021" وذلك في رابع أيام فتح باب الترشح.

وتقدم المرشحون فالح محمد الرقيب وماجد عبيد المطيري وسعود عبدالعزيز الهاجري ومشعل سعد الحربي وعجمي فلاح المتلقم ليرتفع بذلك عدد المتقدمين الى 13 مرشحا منذ فتح باب الترشح يوم الخميس الماضي.

وسيستمر فتح باب الترشح حتى نهاية الدوام الرسمي ليوم السبت الموافق 24 أبريل الحالي وذلك خلال ساعات العمل الرسمية من الساعة الـ 10 صباحا إلى الـ 1:30 ظهرا فيما سيكون آخر يوم للتنازل قبل 7 أيام من يوم الانتخاب الموافق 22 مايو المقبل.

وكانت إدارة شؤون الانتخابات التابعة لوزارة الداخلية فتحت يوم الخميس الماضي باب الترشح للانتخابات التكميلية للدائرة الخامسة وسط التقيد بالاشتراطات الصحية.

المضف يحضر اجتماع «التعليمية» البرلمانية لحسم اختبارات الصف الثاني عشر

حضر أمس وزير التربية الدكتور علي المضف إلى مجلس الأمة للمشاركة اجتماع التعليمية البرلمانية لحسم ملف اختبارات الصف الثاني عشر، خصوصا أن هناك تكليفا من المجلس للجنة ببحث الملف والمطالبة باجراء الاختبارات وفق نظام الاونلاين.

وكان عدد من قياديي وزارتي الصحة والتربية وصلوا إلى الاجتماع باكرا وقبل وصول الوزير المضف.

القطان: تشكيل لجنة عليا لتقييم ومراقبة الأسعار

تقدم النائب الدكتور علي القطان باقتراح برغبة لقيام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة عليا منبثقة منه تضم القطاعات الحكومية المعنية بضبط وتقييم ومراقبة الأسعار مثل " وزارة التجارة والصناعة وبلدية الكويت واتحاد الجمعيات التعاونية والهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية وغيرهم مما تراه محققاً للغرض الذي شكلت اللجنة من أجله " واعطائهم الصلاحيات القانونية بغرض مقارنة الأسعار ومنع الزيادة في تسعير المواد الغذائية الأساسية والمواد غير الغذائية الاستهلاكية والحد من غلائها أو الزيادة التي تطرأ عليها دون مبرر ومعاقبة المخالفين، ومخالفة الجمعيات التعاونية التي تقدم أسعار أعلى عن باقي الجمعيات التعاونية لنفس المنتج ونفس السلع.

طال بتوفير متخصصين لمساعدة ذوي الاحتياجات الخاصة بعمادة شؤون الطلبة في الجامعة والتطبيقي

الحمد يقترح تقديم دورات ضمن برنامج تأهيلي لخريجي الجامعات والكليات والمعاهد لإكسابهم المهارات العملية

تقدم النائب المهندس أحمد الحمد باقتراحين برغبة الأول بخصوص تقديم دورات ضمن برنامج تأهيلي عملي لخريجي الجامعات والكليات والمعاهد لإكسابهم المهارات العملية في أجهزة الحكومة والشركات والبنوك بصفة مؤقتة مقابل مكافأة مالية إلى حين حصولهم على وظيفة دائمة.

وبين الحمد أنه يوجد عدد كبير من الشباب ممن تخرجوا من الجامعات والكليات وينتظرون فرصهم الوظيفية، معتبرا أن هذا المقترح يساهم في الحفاظ على الشباب من الانحراف والصحبة السيئة خلال فترة انتظارهم، وأن يكتسبوا المهارات العملية المفيدة مع إيجاد مورد مالي لهم.

أما الاقتراح الثاني فتمثل في " توفير قسم خاص من الموظفين المتخصصين لذوي الاحتياجات الخاصة بعمادة شؤون الطلبة في جامعة الكويت وفي الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب للقيام بمساعدة الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة كل حسب نوع إعاقته في إعطاء دروس تقوية بالمواد العلمية وفي الإشراف على إجراء الاختبارات الشفوية والاختيارات التحريرية كتابة ولفظاً لمنحهم الثقة والأمان في التحصيل العلمي ومساعدتهم في التغلب على الصعوبة في أداء بعض المهام الخاصة في التحصيل العلمي بما يرفع من مستواهم التعليمي ودرجاتهم العلمية ".

وأوضح الحمد أن شريحة واسعة من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة من طلبة الدبلوم والجامعيين بالجامعة والمعاهد التطبيقية الحكومية تعاني من صعوبة في أداء بعض الأعباء التي يقوم بها الطالب العادي بسبب ظروفهم الصحية، فهم بحاجة إلى رعاية تعليمية وصحية خاصة يجب أن تلتزم الدولة بتوفيرها لهم، باعتبارهم مواطنين، فهم بحاجة إلى نظام خاص لأداء الاختبارات يمنحهم التسهيلات التي يحتاجونها للسماح لهم بالوصول إلى المواد التعليمية والإدراكية وأداء الواجبات العلمية وأداء الاختبارات على أكمل وجه مع منحهم خصوصية كل حسب نوع إعاقته، (إعاقة لفظية أو إعاقة سمعية أو بصرية أو جسدية مثل عدم القدرة على استخدام القلم والكتابة بنفسه).

أحمد الحمد